

Distr.: General
20 March 2007
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) الذي طلب المجلس إليّ فيه أن أطلععه بانتظام على الحقائق وأن أقدم إليه تقريرا عن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو (المكتب). وطلب إليّ المجلس لاحقا، في الفقرة ١١ من قراره ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، أن أقدم إليه تقريرا مكتوبا كل ثلاثة أشهر.

٢ - ويركز هذا التقرير على التطورات التي استجرت منذ صدور التقرير الأخير للأمين العام السابق المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/946)، وبشكل خاص على التوترات السياسية والاجتماعية المستمرة وكذلك على تردّي الحالة الاقتصادية والمالية السائدة في البلد.

ثانيا - التطورات السياسية

٣ - تميز المناخ السياسي، خلال الفترة قيد الاستعراض، بتفاقم المنازعات الحادة بين البرلمانين المؤيدين للحكومة من جهة ومناصري رئيس الجمعية الوطنية من جهة أخرى بشأن تعيين برلمانيين يعملون بالوكالة، وبالاضطرابات التي أعقبت قتل رئيس الأركان البحرية السابق لامين سانها ومحاولة توقيف رئيس الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، رئيس الوزراء السابق كارلوس غوميز جونيور.

٤ - وكان الشقاق بين رئيس الجمعية الوطنية ومناصري الحكومة بدأ يبرز منذ سقوط حكومة الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر السابقة برئاسة السيد غوميز



في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وتتركز الخلافات الحالية حول تعيين برلمانيين للحلول محل ستة برلمانيين تابعين للحزب المذكور انشق خمسة منهم عن هذا الحزب وأيدوا انتخاب الرئيس خواو برناردو فييرا، وانضموا إلى حكومته منذ ذلك الحين. وقد اشتكى مؤخرًا رئيس الجمعية الوطنية، وهو عضو في الحزب الأفريقي، إلى ممثلي من أن الحكومة تحاول نسفَ الفصل الدستوري بين السلطات فضلًا عن اللوائح البرلمانية عن طريق إيفاد مسؤولين قانونيين وقوة من الشرطة إلى الجمعية الوطنية للضغط من أجل تعيين ستة برلمانيين يعملون بالوكالة.

٥ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أطلق مسلحون مجهولون النار على لامين ساهما، رئيس الأركان البحرية السابق وأحد الموالين لقائد المجلس العسكري المعتال أنسومان مان، وذلك خارج منزله فأصيب بجروح خطيرة توفي على إثرها في ٦ كانون الثاني/يناير. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، كان هو وضابط آخر رفيع المستوى قد استدعيا من قبل المحكمة العسكرية التي كانت تحقق في مؤامرة مزعومة ضد رئيس الأركان العامة الجنرال تاغمي نا واي. وكان القائد ساهما قد اضطلع بدور حاسم في عملية المصالحة العسكرية وتلقى تهديدات بالقتل. وأعقبته مقتله اضطرابات في ضاحية بايرو ميليتار في بيساو حيث كان يقيم. وقُتل شخصان في اشتباكات بين متظاهرين وقوات الأمن وتعرضت ممتلكات للأضرار. وأعربت الحكومة عن قلقها إزاء هذه الأحداث وفتحت تحقيقًا في اغتيال القائد ساهما. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، أصدرت بيانًا أعربت فيه عن أسفي الشديد للخسائر في الأرواح ودعوت جميع أصحاب المصلحة الوطنيين إلى إيجاد حلول لخلافاتهم عن طريق المفاوضات وتفادي السماح بتفشي ظاهرة الإفلات من العقاب.

٦ - في ١٠ كانون الثاني/يناير، ذهب رئيس الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، السيد غوميز إلى مبنى الأمم المتحدة في بيساو طالبًا الحماية بعد أن حاولت شرطة التدخل السريع تنفيذ مذكرة اعتقال صادرة بحقه عن وزارة الداخلية عقب مقابلة هاتفية أجرتها معه إحدى وكالات الأنباء في ٨ كانون الثاني/يناير. وأفيد بأن السيد غوميز زعم في هذه المقابلة أن مقتل القائد ساهما هو تصفية حسابات بشأن النزاع العسكري في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وقال السيد غوميز إن تعليقاته لوسائل الإعلام أسيء تفسيرها. ورغم أن السيد غوميز، بصفته عضوًا في البرلمان، يتمتع بالحصانة البرلمانية، أوضح وزير الداخلية أن مذكرة التوقيف أصدرت تفاديا لتصعيد الإخلال بالنظام العام. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أصدرت منظمات شتى من المجتمع المدني بلاغًا حملت فيه الحكومة مسؤولية تردي الحالة الاجتماعية والسياسة وطالبت رئيس البلاد باتخاذ تدابير تصحيحية. ومنعت الشرطة في ١٣ كانون الثاني/يناير مسيرة نظمتها منظمات المجتمع المدني تعبيرًا عن قلقها إزاء

تفانم معدل الإجمام وانعدام الأمن. والتقى منظمو المسيرة مع ممثلي وأعربوا عن خشيتهم مما اعتبروه ترديا للحالة الأمنية.

٧ - وتزامنت الأزمة بشأن توقيف السيد غوميز مع زيارة قصيرة إلى بيساو قام بها في ٢٠ كانون الثاني/يناير وزير الخارجية البرتغالي تلتها زيارة الهيئة الثلاثية لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو في يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير. وقد جاء الوفدان للتشاور مع سلطات هذا البلد بشأن الأعمال التحضيرية للاجتماع المقبل لفريق الاتصال الذي سيعقد في لشبونة. ودعت البعثتان إلى حل الأزمة بالحوار.

٨ - وبعد وساطة دامت عدة أيام بين السلطات والجمعية الوطنية وممثلي السيد غوميز، أعلن ممثلي في ٢٧ كانون الثاني/يناير، بحضور وزير العدل والداخلية وممثلي السلك الدبلوماسي، أن الحكومة أبطلت مذكرة التوقيف وتضمن سلامة السيد غوميز وأسرته. وغادر السيد غوميز مبنى الأمم المتحدة في ٢٩ كانون الثاني/يناير بعد أن تلقى ممثلي رسالة من وزير العدل يؤكد فيها سحب مذكرة التوقيف. وأصدرت بياناً في ٣٠ كانون الثاني/يناير رحبت فيه بهذا التطور الإيجابي. وقدم السيد غوميز المساعدة لاحقاً إلى مكتب المدعي العام في تحقيقاته في مقتل القائد ساهما.

٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تواصلت الانشقاقات في صفوف حزب التجديد الاجتماعي، ثاني أكبر حزب في البلد. واتخذ بعض أعضاء هذا الحزب، ومنهم وزير في الحكومة، إجراءات قانونية للطعن في فوز الرئيس السابق كومبا يالا بالمنافسة على قيادة الحزب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ولاحظت اللجنة السياسية الوطنية التابعة للحزب المذكور على إثر اجتماع في ٢ شباط/فبراير أن عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي في البلد يهدد ورود المبالغ التي تعهد بدفعها شركاء دوليون لغينيا - بيساو.

١٠ - وقام الرئيس فييرا بزيارة إلى غينيا من ٣ إلى ٥ شباط/فبراير لمناقشة الأزمة السياسية المتزايدة حدتها في هذا البلد. وحذر من أن غينيا - بيساو ليست في وضع يسمح لها باستقبال مهجرين إذا تفاقت الأزمة في غينيا. واعتبر أيضا أن التقارير التي أفادت أن قوات من غينيا - بيساو أرسلت إلى غينيا لمساندة الرئيس لانسانا كونتي هي "تكهنات سلبية". وشدد على أن التدخل مسألة غير واردة لأن الأزمة في غينيا تتعلق بمظالم عمالية في حين أن ميثاق الدفاع بين البلدين لا يسري إلا على التهديدات الخارجية.

١١ - وتعطلت أنشطة حوار "المجلس العام Estados Gerais" بسبب نقص الموارد. ونظمت المبادرة اجتماعاً إقليمياً في منطقة أويو في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ حضره رئيس اللجنة المعنية بالمصالحة وإعادة إدماج قوات الدفاع والأمن. وأوقفت الأعمال

التحضيرية لعقد اجتماع إقليمي في عاصمة محافظات الجنوب بسبب نقص الموارد المالية. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وحوار "المجلس العام Estados Gerais" بتقييم نتائج العملية وأثرها حتى تاريخه من أجل تعزيز فعاليتها. كما قدم أصحاب مصلحة مختلفون مقترحات لاتخاذ مبادرات لفتح باب الحوار والمصالحة يقوم المكتب بتدارسها. وأقر صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية مشروعاً هادفاً إلى تعزيز قدرة البرلمان. وسيضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنسيق المشروع المشتمل على تقوية مهارات البرلمانيين على حل النزاعات ومجموعة دروس محددة لتعزيز دور البرلمانيين في تشجيع السلام والتنمية الدائمين، ويشترك في تنفيذه مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ومنظمة التنمية الهولندية والمعهد الديمقراطي الوطني للولايات المتحدة. وأقر صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية أيضاً مشروعاً اقترحه التحالف الدولي لبناء السلام ومعهد غينيا - بيساو الوطني للدراسات والبحوث، لمساندة إجراء حوار وطني لا يستثنى أحداً وتوفير إطار سياسي من أجل التصدي لما يواجهه البلد من تحديات مستحكمة في مجالي السياسة والحكم.

ثالثاً - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

١٢ - لا يزال الوضع الاجتماعي - الاقتصادي في البلاد شديد المشاشة. ولا تزال معظم التعهدات المالية التي تم الالتزام بها في اجتماع المائدة المستديرة للمانحين، المعقود في جنيف، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بانتظار التنفيذ. وفي أواسط كانون الأول/ديسمبر، قرر البنك الدولي تعليق دعمه لمشروع إصلاح الهياكل الأساسية المتعدد القطاعات، بعد خلوصه إلى الاستنتاج بعدم تطابق اتفاق المشروع المشترك بين الحكومة وشركة أجنبية للطاقة مع مواصفات المشروع كما تصورها البنك. وترتب على هذا القرار تعطيل سداد البنك لدفعة متوقعة قدرها ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم الميزانية، كما أدى إلى عدم سداد شركاء آخرين لتمويلات لدعم الميزانية، ومن بينهم الاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي. وخلال المناقشات التي عُقدت في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر مع ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن، ناشدهم ممثلي أن يأخذوا في الاعتبار شواغل الحكومة بشأن عملية البنك الدولي. وإثر صدور قرار الحكومة، في بداية كانون الثاني/يناير، بإهاء المشروع المشترك موضع الخلاف، أرسل البنك بعثة إلى بيساو لمناقشة المسائل التقنية المتعلقة بمشروع الإصلاح وتحديد الاحتياجات الملحة من الطاقة، إذ أن شبكة الطاقة في بيساو هي على وشك الانهيار الكامل، الأمر الذي يؤثر على الإمدادات الحيوية بالكهرباء، بما في ذلك للمستشفيات، فضلاً عن إمدادات المياه.

١٣ - ومن المقرر إيفاد بعثة تابعة لصندوق النقد الدولي لزيارة بيساو لتقييم احتياجات الميزانية لعام ٢٠٠٧. ويعتمد إبرام اتفاق بشأن تقديم المساعدات الطارئة بعد انتهاء الصراع على ملء ما يُحدد من ثغرات في الميزانية. وقد فرض مصرف التنمية الأفريقي جزاءات على البلد إثر إخفاق الحكومة في سداد مبلغ كان من المقرر إعادة دفعه في ٣١ كانون الثاني/يناير.

١٤ - وشُرع في ٦ شباط/فبراير بمحادثات بين الحكومة والاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق جديد لمصائد الأسماك. وتزعم الحكومة أن التعويض السنوي الحالي، وقدره ٧,٢ ملايين يورو، ليس كافياً. وأعلنت وزارة مصائد الأسماك أيضاً أن حجز ما يزيد على ٤٠ سفينة صيد في عام ٢٠٠٦ أدر دخلاً من الغرامات قدره ٧ ملايين دولار. وتم التوقيع على اتفاق بشأن المسائل التقنية والتعاون بين غينيا - بيساو والصين أثناء زيارة قام بها وزير الخارجية الصيني إلى بيساو يومي ٣ و ٤ كانون الثاني/يناير. وبالإضافة إلى مبلغ قدره ٨ ملايين دولار، تم الاتفاق عليه في عام ٢٠٠٦ لتشييد أمانة للحكومة، وافقت حكومة الصين أيضاً على توفير مبلغ ٤ ملايين دولار للإنفاق على مشاريع الهياكل الأساسية.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تواصل تصاعد التوترات الاجتماعية حيث شرعت نقابات العمال في مجموعة من الإضرابات على صعيد القطاع العام، احتجاجاً على جملة أمور منها المتأخرات من المرتبات وعدم وجود حوار بين الحكومة وشركائها الاجتماعيين. وقام قدامى المحاربين باحتجاجات أيضاً على متأخرات المعاشات التقاعدية، ويتوقع تواصل مواجهة الحكومة لمصاعب في دفع المتأخرات والمرتبات الحالية، والوفاء بالالتزامات الاجتماعية الأساسية، إذا لم تحصل على دعم للميزانية.

١٦ - وبدأ العام الدراسي في كانون الثاني/يناير، متأخراً بذلك شهرين عن الموعد المقرر، بسبب إضرابات المدرسين والطلبة وما تعانیه الميزانية من أوجه نقص. وتم الشروع في العمل على وضع خطة تعليمية وطنية في تشرين الثاني/نوفمبر بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وفي كانون الثاني/يناير، شرعت الحكومة، بمساعدة من منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف في وضع خطة وطنية للصحة، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢.

١٧ - وفي ظل ما يسود دولة غينيا المجاورة من توترات سياسية واجتماعية، قامت وكالات الأمم المتحدة بتحديث خطة الطوارئ المشتركة بينها. وأوفدت عدة بعثات مشتركة بين الوكالات إلى المناطق الحدودية. وتم تحديد مجموعة من الخدمات الاجتماعية، لا سيما إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي، في بعض نقاط الدخول المحتملة للاجئين.

رابعاً - الجوانب العسكرية والأمنية

١٨ - خلال معظم الفترة المشمولة بالاستعراض، تباطأ الزخم في مجال إصلاح القطاع الأمني. ولم يتم القيام بالأنشطة المتوخاة للرفع من مستويات الوعي العام بالعملية ووضع خطة عمل. غير أن الحكومة عقدت، في ٥ آذار/مارس اجتماعاً مع الشركاء الدوليين ابتغاء مناقشة طرائق لوضع الخطة الاستراتيجية لإصلاح القطاع الأمني موضع التنفيذ. واجتمعت اللجنة التوجيهية لإصلاح القطاع الأمني التي لم تعقد أية اجتماعات منذ انعقاد اجتماع المائدة المستديرة للمانحين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، في ١٢ آذار/مارس لاستعراض ما تم القيام به من أنشطة والمقترح بشأن وضع إطار للتنفيذ والرصد والتقييم للإشراف على تنفيذ الخطة الاستراتيجية لإصلاح القطاع الأمني. ويتيح الإطار إمكانية إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات ولجنة مصغرة للتوجيه والتنسيق التقني. وسيقدم الإطار الجديد إلى رئيس الوزراء للموافقة. وتم في الاجتماع أيضاً تكليف لجنة التنسيق التقني المقترحة بوضع خطة عمل لعام ٢٠٠٧، مع تحديد إجراءات ذات أولوية يتم تنفيذها رهنا بتوفر الموارد المالية. وشرعت اللجنة المعنية بالمصالحة وإعادة الإدماج في الجولة الخامسة من نشاطاتها في بيساو، في ٢٦ كانون الثاني/يناير، وشرع في المشاورات الإقليمية في أواخر شباط/فبراير. وقدم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا بيساو الدعم اللوجستي.

١٩ - وأحرزت اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي أنشئت حديثاً، تقدماً كبيراً منذ إنشائها في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. وتضم هذه اللجنة ممثلين عن الأطراف الحكومية الرئيسية صاحبة المصلحة، والمجتمع المدني، ورابطات قدامى المحاربين، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا بيساو. واللجنة هي الآن في المراحل النهائية لإتمام وضع خطة عمل وإعداد مشروع قانون لتقديمه إلى البرلمان. ويعمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على حشد الموارد لمشروع رائد، كما تخطط الإدارة لإيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى بيساو في نيسان/أبريل.

٢٠ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، احتشد حوالي ٣٠٠ جندي سابق أمام أمانة شؤون قدامى المحاربين، احتجاجاً على عدم دفع متأخرات المعاشات التقاعدية. ومنعت مجموعة من المحتجين فيما بعد الناس من دخول مكتب رئيس الوزراء ومغادرته لمدة ساعتين. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، احتجز قائد حرس الحدود رهينة من قبل مرؤوسيه الذين كانوا يحتجون أيضاً على متأخرات مرتباتهم ويطالبون بتحسين ظروف معيشتهم. وتدخل الجنرال تاغمي ناواي، رئيس الأركان العامة، في الحالتين، لتهدئة المحتجين.

٢١ - وتواصل تنامي خطر تهريب المخدرات، كما يتضح من الزيادة في عدد حالات ضبط المخدرات التي أُبلغ عنها أثناء الفترة قيد الاستعراض. وكانت هناك بعثة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بيساو، يومي ١ و ٢ آذار/مارس، لإجراء محادثات مع السلطات الوطنية. ووفقا لما ذكره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن من شأن عدم قدرة الدولة على ضبط حدودها تسهيل عدم اكتشاف عمليات المهربين. وأعربت السلطات عن قلقها إزاء تزايد أنشطة المهربين، وأقرت بأنها لا تمتلك الوسائل ولا الخبرات التقنية لمكافحة الجريمة المنظمة. ويساور السلطات الانشغال بأنه في الوقت الذي تصعد فيه بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية من ضوابطها الرقابية للحد من الأنشطة غير القانونية المتعلقة بالمخدرات في أقاليمها، ستجذب غينيا - بيساو المهربين بصفة متزايدة إذ يُنظر إليها باعتبارها تعاني ضعفا بوجه خاص.

٢٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر، أوقف المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي يتلقى الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامجه للنشر في حالات الطوارئ في ساو دومينغوس بسبب عدم توفر التمويل. وفي بيساو، تتواصل إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب. وواصلت المنظمة غير الحكومية الوطنية "فلنكافح جميعا الألغام" والمنظمة غير الحكومية الدولية "أراضي خالية من الألغام" إزالة مجموعة واسعة من الذخائر. ومن تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تم تطهير ما مساحته تقريبا ٣٨٥ ٧١ مترا مربعا وتدمير ٣٧٠٥ من القطع ذات العيار الكبير من الذخائر غير المنفجرة. وقام أيضا المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام والقوات المسلحة بالمرحلة الأولى من عملية تقييم مشتركة لنقاط التخزين العسكرية. وبيّن التقييم أن معظم نقاط تخزين الذخائر تحتوي على ذخائر في حالة سيئة، ومن ثم لم تعد صالحة للاستعمال. وينبغي تدمير هذه الذخائر في أسرع وقت ممكن تحاشيا لوقوع حادث كبير.

خامسا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو الحفاظ على اتصالاته مع السلطات بخصوص الأشخاص الإثني عشر المحتجزين منذ آذار/مارس ٢٠٠٦، دون توجيه تهمة إليهم، فيما يتعلق بأعمال القتال على الحدود الشمالية مع منطقة كازامانس السنغالية. وأثر إجراء جلسة استماع أولية خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ شباط/فبراير، وُجّهت إلى ثلاثة من المحتجزين تهمة الخيانة والتعاون مع العناصر الانفصالية التابعة لحركة القوى الديمقراطية لكازامانس.

٢٤ - وثمة شواغل متزايدة لدى أجهزة الإعلام بشأن انتهاكات حرية الصحافة. وقد خضعت الصحافة لانتقادات متزايدة وجهتها إليها السلطات التي تتهم الصحفيين بإساءة استخدام الحريات الممنوحة للصحافة. ويقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بمبادرات لتقديم التدريب في مجال المهارات العملية، والأخلاقيات، وقضايا السلام للصحفيين، ليتمكن وسائل الإعلام من العمل بشكل أكثر فعالية واتصافاً بالحياد.

٢٥ - ودعا الرئيس فييرا إلى مناقشة برلمانية بشأن عفو عام مقترح عن جميع الضالعين في الانقلابات من عام ١٩٨٠ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وفي حين أن البرلمان لم يدرج المناقشة في دورته لشهري تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قرر البرلمان عدم مناقشة مشروع قانون العفو أثناء الدورة الحالية، من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢٨ آذار/مارس، بحجة أن المشروع بحاجة إلى المراجعة. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، إثر إجراء مشاورات مع القادة البرلمانيين، بتنظيم حلقة دراسية للبرلمانيين عن التشريعات الحالية، مع توجيه الانتباه إلى أحكام القرار ١٥٨٠ (٢٠٠٤) بشأن العفو ومسائل العدالة والإفلات من العقاب.

٢٦ - وصدقت الجمعية الوطنية على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية، ١٣٨ و ١٨٢، المتعلقتين على التوالي بالحد الأدنى لسن العمل، ومكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال. وشارك المكتب في التحقق من سلامة الخطة الوطنية للتنقيف بشأن حقوق الإنسان والمواطنة وثقافة السلام والحوار، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ويواصل المكتب تقديم المساعدة التقنية للجان البرلمانية الخاصة بحقوق الإنسان والمسائل الدستورية.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٢٧ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وجه الرئيس فييرا رسالة إلى خلفي الأمين العام السابق يطلب فيها تحويل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري إلى مكتب متكامل. وأبلغته أنني سأعرض طلبه على المجلس.

٢٨ - إن استمرار الانقسامات الحادة بين أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين سواء أكانت سياسية أم شخصية، تُعرض استقلال وسلطة المؤسسات الحكوميتين الهامتين للخطر، وهما: الجهاز القضائي والجهاز التشريعي. ولقد شجعت بقوة جميع الأطراف الفاعلة على استخدام القنوات الدستورية الملائمة لحل نزاعاتها وإتاحة الفرصة لمختلف المؤسسات الحكومية للتركيز على أداء وظائفها خدمة لمصالح شعب غينيا - بيساو. وإذا تقوض

استقلال وسلطة الجهازين القضائي والتشريعي فمن المستبعد أن تجتذب الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل أخذ زمام القيادة في تحسين الظروف المعيشية في البلد وتعزيز المصالحة الوطنية والحكم الديمقراطي الدعم الإقليمي والدولي.

٢٩ - ويسعدني الإشارة إلى أن مؤسسات بريتون وودز والحكومة تجريان مناقشة بناء لتعزيز أو اصر التعاون بينهما. وآمل أن تُسفر هذه التطورات الإيجابية عن سداد مدفوعات دعم الميزانية إلى البلد، وهي مدفوعات ثمة حاجة ماسة إليها. وأرحب بالتقارير التي تفيد اعتزام صندوق النقد الدولي الشروع بمفاوضات مع السلطات لتدبير مساعدة طارئة بعد انتهاء الصراع إلى غينيا - بيساو. وشجعتُ أيضا على دعم اقتراح صندوق النقد الدولي بتعيين مستشار تقني مقيم لتحسين قدرة وزارة المالية على إدارة الشؤون المالية. ومن المعلوم أن الشراكة طريق ذو اتجاهين وإنني لعلني ثقة أن الحكومة ستضطلع بدورها في العمل مع شركائها الدوليين وتعزيز الثقة لديهم من خلال الالتزام بالحكم السليم ومكافحة الفساد.

٣٠ - وقد حظيت حكومة غينيا - بيساو بالثناء في التقرير الأخير الذي قدمه خلفي الأمين العام السابق إلى المجلس لتنظيمها السلس لمؤتمر المانحين الذي انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الحكومة ما تبذله من جهود لتنفيذ استراتيجية الإصلاح التي وضعتها. ولا سيما ما قطعته على نفسها من التزامات بعد المؤتمر. ومن الضروري جدا أن تظل الحكومة مركزة جُلَّ اهتمامها على إصلاح الإدارة العامة وقطاع الأمن، وهي إصلاحات تشكل مناهج عمل رئيسية بالنسبة لاستراتيجية الحد من الفقر وتعزيز الاستقرار والتنمية. وعلى الرغم مما يكتسبه الدعم الدولي من أهمية فلا بد للحكومة من أن تظل القوة الدافعة إذا ما أُريد لهذه الإصلاحات أن تُنجز. وستواصل الأمم المتحدة من جانبها دعم الجهود التي تبذلها الحكومة عن طريق تنسيق إيصال المساعدة عبر مجموعة من الأنشطة وتوفير بناء القدرات لمؤسسات قطاع الأمن في مجالي الإدارة والرقابة.

٣١ - وفيما يتعلق بعملية إصلاح قطاع الأمن، تواجه حكومة غينيا - بيساو تحديات ضخمة في مكافحة الخطر المتعاظم الناجم عن الاتجار الدولي بالمخدرات والجريمة المنظمة. وهذا اتجاه مثير للقلق ويتوجب عكسه لكن الحكومة لا تستطيع من لدنها القيام بذلك بشكل فعال. فأنشطة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة الباعثة على عدم الاستقرار لا تقتصر آثارها على البلد فحسب وإنما تمتد لتشمل أيضا سائر المنطقة دون الإقليمية وما بعدها. وأحث المجتمع الدولي على الاستجابة بسخاء لنداء الحكومة بتقديم معونة مالية ومادية لمساعدة غينيا - بيساو على مواجهة تلك التحديات الجسيمة. وأحث الحكومة على

الاستمرار في إبداء العزم السياسي والتصميم على مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب بصورة عامة، والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات بصورة خاصة.

٣٢ - وفي الختام، أود أن أثنى على موظفي المكتب بقيادة ممثلي شولا أوموريجي وعلى أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري برمته لما يواصلون به القيام من عمل هام في غينيا - بيساو إسهاما في تحقيق السلام والتقدم في ذلك البلد في ظل ظروف صعبة في أغلب الأحيان.